



Resources Company
for Development & Investment Plc

السادة

- السيد /

- السيد /

٢٩

١٦

الرقم : 2014/05 /1101

التاريخ : 2014/05/29

السادة هيئة الأوراق المالية / مركز الإفصاح المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الثاني لعام 2013 .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مسؤولة قسم شؤون المساهمين

إيناس الكردي

شركة

الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م

930344 - عمان 11193 الأردن

هيئة الأوراق المالية
الادارة الادارية / الديوان

٢٩ أيار ٢٠١٤

٦٢٩٧

- السادة هيئة الأوراق المالية / مركز الإفصاح.

- السادة مركز ايداع الاوراق المالية.

- السادة بورصة عمان.

بإدارة
مصلحة
مراقبة
الشركات
(9)



Resources Company
for development & investment

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الثاني للعام 2013
لشركة الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م

تاريخ 2014/05/08

17
وزارة الصناعة والتجارة
مصلحة
مراقبة الشركات
عبد الله بن عبد الله
دائرة مراقبة الشركات

بناء على الدعوة الموجهة لمساهمي شركة الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م انعقد اجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل الثاني للشركة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2014/05/08 في فندق الريجنسي بالاس - قاعة رم - بقرب من ميدان جمال عبد الناصر (طريق الداخلية) دائرة مراقبة الشركات

وإستهل الدكتور/ حسين غالب كبه رئيس مجلس الإدارة الاجتماع مرحبا بالسادة الحضور والمساهمين وبالسيد / مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد عثمانة ومندوب مدقي حسابات الشركة السيد / عبد الكريم قنيس وترك للسيد مندوب مراقب عام الشركات اعلان قانونية الاجتماع.

أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات حضور سبعة مساهمين من أصل 1600 مساهم يحملون ما عدده 1,469,663 سهما بالاصالة وما عدده 317000 سهما بالوكالة اي ما مجموعه 1,787,633 سهما بنسبة 16% من رأسمال الشركة البالغ 11,000,000 دينار / سهم بالاضافة الى حضور ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل ثمانية أعضاء وحضور مندوب مدقي حسابات الشركة 2013 .



Resources Company
for Development & Investment

واستناداً لأحكام المادة (183) من قانون الشركات تعتبر كافة القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة بنصاب قانوني ملزم لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا الاجتماع شريطة ان تكون القرارات متخذة وفق قانون. وطلب من السيد رئيس الجلسة تعيين كاتب للجلسة واثنان لفرز الاصوات قرر الدكتور حسين غالب كبه رئيس الاجتماع تعيين السيد / محمد وفيق السهموري كاتباً للجلسة والسيد / راني احمد عثمانة والسيد / احمد حماد مراقبين لجمع الاصوات وفرزها.

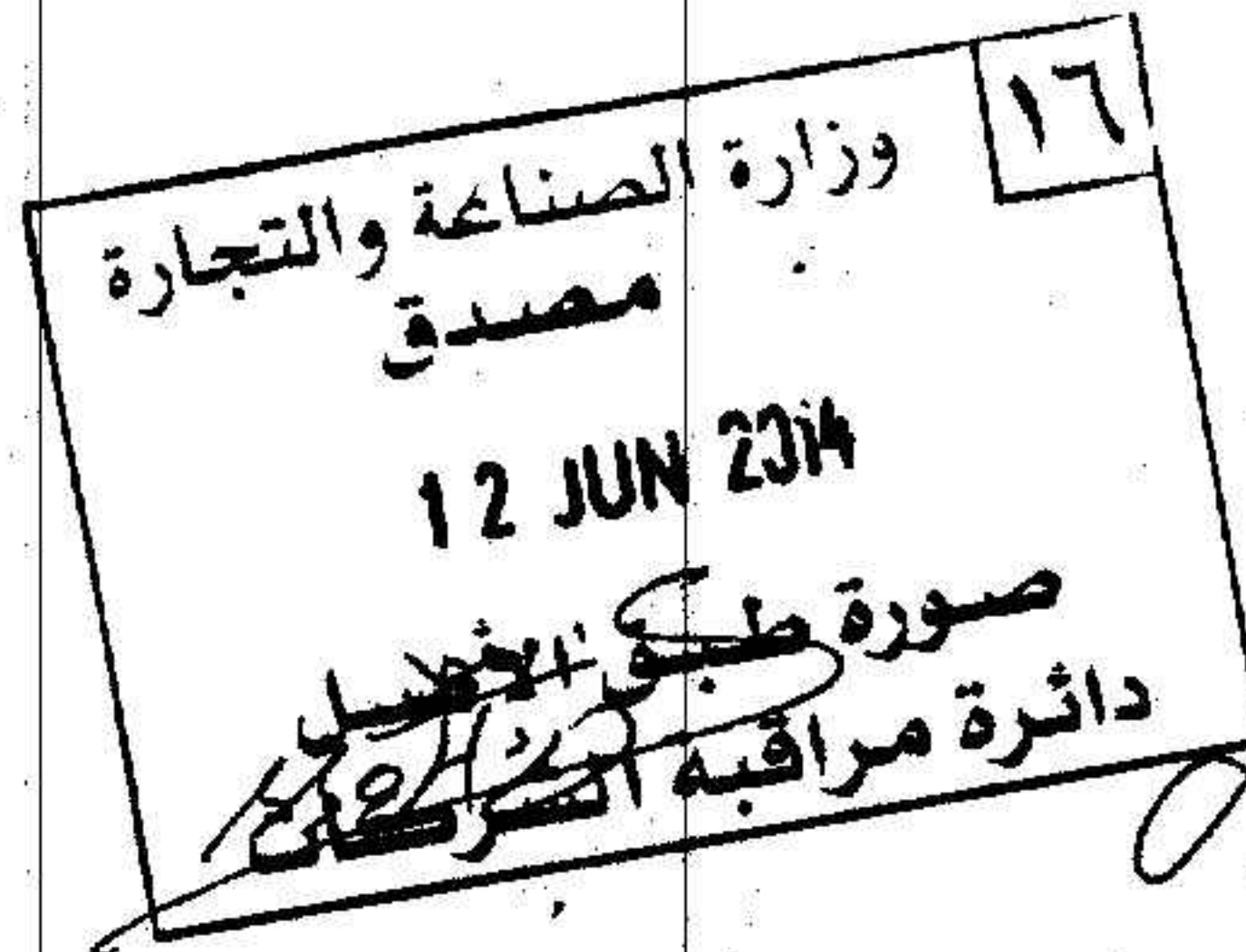
وتم الانتقال الى جدول الأعمال وأستعرض بنوده على النحو التالي :-

اولاً :- تلاوة وقائع محضر اجتماع الهيئة العامة السابق والمصادقة عليه.

قام السيد محمد السهموري بتلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق.

ثانياً :- اقترح الرئيس دمج البند رقم (2) مع الرقم (4) الواردة في الدعوة ومناقشتها بعد قراءة مدقق حسابات الشركة للتقرير المالي.

ثالثاً :- تمت تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة ومناقشتها وقام الرئيس بفتح باب النقاش فيما يتعلق بتقرير مجلس الإدارة ومناقشة البيانات المالية للعام 2013.



بداية، أرغب بالتأكيد على أن كل ما سأقوله في هذا الاجتماع إن شاء الله، هو نابع من حرصي التام على مصلحة الشركة و مصلحة مساهميها، وليس وراءه ضغائن أو خلافات شخصية مع أي كان. كما أرجو توثيق كل ما سيقال في محضر الاجتماع بدقة، لأنه سيتم توريده إلى المساهمين الغائبين، عدا عن كون هذا المحضر مطلوباً لعدد من الجهات الرقابية.

أما بعد...

قبل حوالي 3 سنوات، توجهت و مساهمون آخرون بشركة الموارد، إلى رئيس مجلس الإدارة السيد حسين كبة، لإقناعه ودياً بتصويب تجاوزات مالية و إدارية جسيمة بالشركة، تتعلق بشكل رئيسي باستيلائه على وديعة مالية مفترضة للشركة في مصرف البصرة الدولي بالعراق بقيمة 7 ملايين دينار أردني تقريباً، عبر عقده اتفاقية مع شركة الموارد مقابل أصول مشبوهة في السودان، و التي اتضح لنا عند عرضها على العديد من الخبراء القانونيين أن الاتفاقية باطلة شكلاً و مضموناً.

و بعد حوالي 6 أشهر من المحادثات و الزيارات العقيمة، و بعد أن وصلنا لقناعة أن رئيس مجلس الإدارة يماطل و يسوّف فقط بهدف شراء الوقت، قمنا بتقديم 3 شكاوي لكل من: دائرة مراقبة الشركات و هيئة مكافحة الفساد و هيئة الأوراق المالية.

تبعاً لذلك، قام مراقب عام الشركات في حينه معالي الدكتور بسام التلهوني بتاريخ 2011\11\20، بتشكيل لجنة للتدقيق على أعمال شركة الموارد و نفقاتها و حساباتها، مكونة من 3 أعضاء من ذوي الخبرة و الكفاءة و النزاهة. و قد أنهت اللجنة أعمالها بعد سنتين تقريباً شملت زيارة إلى السودان، و قدّمت لعطوفة مراقب عام الشركات الحالي السيد برهان عكروش تقريراً تفصيلياً من 27 صفحة اعتمد على حوالي 600 ساعة من المرافقات و الأبحاث و المعلومات و الجاهزة للاستخدام للاطلاع على ذلك التقرير لما يحويه من معلومات مهمة للغاية.

12 JUN 2014
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

هذه الموارد جزء من محضر اجتماع لجنة إدارة الشركة بالموارد
المصدق بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٤ و كما ورد في مستند المحضر.

النتائج و الاستنتاجات الرئيسية التي خرج بها التقرير تتلخص فيما يلي:

1- بالنسبة لوديعة الشركة لدى مصرف البصرة الدولي بالعراق: امتنعت إدارة الشركة عن تزويد اللجنة بكشوف حساب أصولية لمبلغ الوديعة، و قيود محاسبية أصولية للوديعة و معززاتها و عقد الوديعة. كما تحفظت اللجنة على الكثير من الأمور المتعلقة بالوديعة، و التي لن نخوض هنا بتفاصيلها لضيق الوقت.

و نحن شخصياً نعتقد أنه قد تم التصرف بأموال الوديعة المفترضة من قبل رئيس مجلس الإدارة في وقت سابق لعقده اتفاقية غير القانونية مع الشركة، كما نعتقد أن تلك الاتفاقية التي اغتصبت حقوق المساهمين كانت فقط للتغطية على اختفاء أموال الشركة. و قد أكد لنا هذا الاعتقاد ما أخبرنا به موظفون سابقون في شركة الموارد بأحاديث خاصة.

2- بالنسبة للاتفاقية التي عقدها رئيس مجلس الإدارة مع شركة الموارد: من أهم ما ورد بتقرير لجنة التدقيق أنها ثبتت بشكل رسمي عدم قانونية الاتفاقية المذكورة، و ذلك لمخالفتها أحكام المادة 148/ج من قانون الشركات الأردني و التي تنص على أنه "لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو احد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تُعقد مع الشركة أو لحسابها".

- يضاف إلى ما سبق وجود تضارب بين في المصالح، كون رئيس مجلس الإدارة حسين كبة وقّع الاتفاقية بصفته الطرف البائع و في الوقت نفسه هو أيضا الطرف الشاري!

و قد تحفظت اللجنة على العديد من النقاط المرتبطة بالاتفاقية، نشير فقط إلى أهم 3 منها لضيق المجال:

أولاً، الأرض المملوكة لشركة الغالبية بالسودان ليست مخصصة للبيع - و بالتالي لا يمكن احتساب قيمة عادلة لها في أي قوائم مالية، كما أنه من غير المعلوم إذا كان حسين كبة قد دفع الأقساط المستحقة عليه ثمناً لتلك الأرض المخصصة من الحكومة السودانية حصرياً و نهائياً لإقامة مستشفى عليها.

ثانياً، بنك التزارة الحيوانية بالسودان هو بنك على شفير الإفلاس، و كان كذلك منذ تاريخ عقد اتفاقية حسين كبة مع شركة الموارد في 2010/6/16، لا يوجد أي تفسير عقلاني للاستثمار بنزاهة في هكذا مصرف فاشل.

ثالثاً، الاستثمار في السودان بإقليم مستشفي، يتعارض مع غايات شركة الموارد كما وردت في عقد التأسيس.

و بالتالي هو مخالفة للقانون الأصل
دائرة مراقبة الشركات

هذه الاوراق جزء من محضر اجتماع الجمعية العامة للشركة الموارد

المنفقة بتاريخ ١٨ ٥ ١٤١٢ هـ وكما ورد بالمحضر

3- بالنسبة لمحفظه الشركة للأوراق المالية و استثماراتها في بورصة عمان، و التي كبت الشركة خسائر مالية تجاوزت الـ 3 ملايين دينار في السنوات السابقة: أشار تقرير اللجنة لقيام رئيس مجلس الإدارة باستغلال محفظة شركة الموارد التي يديرها بحكم منصبه، لتحقيق منافع شخصية على حساب مصلحة المساهمين و بما يخالف القانون. و ضربت مثلاً على ذلك تحويله قام بها حسين كبة في تاريخ 2010\5\16 حيث باع حوالي 400,000 سهم بشركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة (على سعر 2.2 دينار) تملكها شركة الوهج للتجارة العامة والاستثمار (شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة لمجموعة الزاب للاستثمار، المملوكة بدورها للأخوين حسين و حسن كبة) إلى حساب الهامش لشركة الموارد، و بما يعرض محفظتها من الأوراق المالية للخطر لاختلال نسب التغطية. و قد تم بيع تلك الأسهم لاحقاً على سعر يقارب الدينار، مسبباً خسارة للشركة من هذه العملية وحدها تصل إلى حوالي 600,000 دينار. و المثير هنا أن هذه التحويلة بالذات تمت في نفس اليوم الذي نشرت به الصحف الأردنية خبراً مفاده طلب كابيتال بنك الحجز على أموال الأخوين كبة.

إننا و بعد القراءة المتمنة لتقرير لجنة مراقبة الشركات، و بعد تمحيص البيانات المالية لشركة الموارد، اتضح لنا أن قيمة موجودات الشركة فعلياً قد لا تتجاوز الـ 2 مليون دينار! مما يعني أن الشركة متجهة نحو التصفية الإجبارية عاجلاً أم آجلاً فيما إذا لم يتم تصويب أوضاعها و استعادة أموالها المنهوبة. و بناء على كل ما سبق:

- 1- نطالب عطوفة مراقب عام الشركات بعزل رئيس مجلس الإدارة من منصبه، و تعيين لجنة لإدارة الشركة. و ذلك عملاً بأحكام المادة 148/هـ من قانون الشركات، التي تنص بوضوح على عزل رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة حال دخوله في عقود أو مشاريع أو ارتباطات له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها، التي أثبت تقرير لجننتكم الموقرة مخالفة رئيس مجلس إدارة شركتنا لها. يضاف لما تقدم سبب آخر في فصلهم، أسهم التاهيل لدى رئيس مجلس الإدارة، الناتج عن الحجز على أمواله و أسهمه من قبل كابيتال بنك بقيمة 30 مليون دينار تقريباً في تاريخ 2012\6\21 بإفصاح موجه من محكمة بداية عمان إلى هيئة الأوراق المالية، و بما يعارض مع أحكام المادة 133 من قانون الشركات.
- 2- كما نطالب معالي هيئة مكافحة الفساد بإحالة رئيس مجلس الإدارة إلى المدعي العام، فيما إذا أصر على عدم العودة إلى العمل في الشركة بشكل مخالف للقانون.

هذه الإدارة جردت من هذا اجتماع اللجنة العامة لشركة الموارد
المعقد بتاريخ ١٨ ١٤١١ هـ وكما ورد بالتحديد



Resources Company
Development & Investment

طلب المساهم منصور طهوب تلاوة مجموعة من الأوراق عددها (3) على مسامع الحضور وتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا المحضر .

فأجاب السيد مندوب مراقب علم الشركات :- لقد تلا السيد منصور طهوب على مسامعنا مجموعة من الملاحظات لم تكن الآن محل للرد في هذه الجلسة لكن في رد مختصر بلغة الفقرة (ب) من المادة رقم (148) من قانون الشركات عزل اعضاء ورئيس مجلس الادارة هي من اختصاص المحاكم وليس من اختصاص دائرة مراقبة الشركات وبالتالي نتيجة الاحكام التي تصدر عن القضاء هي التي تلزم دائرة مراقبة الشركات باستكمال هذا الاجراء .

رد رئيس مجلس الادارة (رئيس الاجتماع) بالرد على ما ورد في كتاب السيد منصور طهوب انني لا ارجب بالرد على التقرير الكامل حسب ما ذكر مندوب مراقب عام الشركات واعتقد انه ليس من الصواب مناقشة تقارير سريه لم تحسم اللجنة المواضيع فيها ، حيث ان اللجنة لها رأي لا تتخذ قرارات والرأي قابل للنقاش وقد يجوز هناك خطأ والانسان ليس معصوم عن الخطأ قد تكون ليست صحيحة .

وانت في جميع لقاءاتك معنا كانت في سبيل رغبتك في بيع اسهمك بسعر اعلى من سعر التداول في السوق وكل هذه اللقاءات موجود اثبات عليها مع وجود شهود وكل اللقاءات معنا كانت تنبض في هذا المحور .

وان استثماراتنا في السودان والتي انت تستهين بها هي استثمارات شركتك وشركتنا فاذا انت تقوم بهذه البلبلة التي قد تسبب في تنزيل القيمة في سعر السهم وتسبب لنا الخسائر والاضرار التي من الممكن ان نحاسبك عليها قانونيا .

والغريب ان في كل استثماراتنا وميزانياتنا نحن التي اعلنها وكتبناها خلال الاعوام المتتالية

(2009, 2010, 2011, 2012) جميعها موجودة في الاقصاصات وحضورك انت خلال جميع اجتماعات الهيئة العامة ومباركتك واطاعتك على جميع الامور وان جميع ما قلته سواء " عن استثماراتنا في السودان والوديعة وكل شيء انت كنت متحفظ في تلك الاجتماعات موافق ولا يوجد عندك اي اعتراض اللهم في سنة من السنوات قد قمت 2011 ببيع اسهمك للبيع لنا وشراء اسهمك بسعر اعلى من سعر السوق وهذا مخالف للقانون وقد اختلفنا معك واعلنت بحفظك في احد الاجتماعات بعد سنتين من استثماراتنا في السودان واعلنت مباركتك واعترضنا على اجراءاتنا .

مندوب مراقبة الشركات



Resources Company
for Development & Investment

المهم اذا كان هناك اجراء قانوني نحن جميعنا تحت مظلة القضاء وجميعنا يحكمنا القضاء ونحن بنعمة من الله اننا في بلداً يحكمه القانون لا انا باستطاعتي اتهامك بالباطل ولا انت باستطاعتك اتهامي بالباطل. فاذا الفاصل بيننا القانون الموجود في الجهات الرسمية والمحاكم ومراقبة الشركات والحمد لله لا يستطيع اي احد اخذ حق الطرف الاخر.

قال السيد منصور طهوب بالنسبة الى الخمس ملاحظات وهي كالتالي :-

الملاحظة الاولى :- ان التقرير ليس سلبي وانه وثيقة ليست سرية فقد حصلت عليه بأذن من المحكمة وقبل حضوري الى الاجتماع ناقشت الموضوع من اشخاص معينين.

طلب رئيس الاجتماع من السيد منصور طهوب بتحديد من هم الاشخاص المعنيين وما علاقتهم في الموضوع فاجاب السيد منصور طهوب بانه لا يستطيع ان يصرح عنهم اعترض رئيس الاجتماع بانه لا يرغب بالاستماع الا عند تحديد من هم الاشخاص المعنيين وما علاقتهم في الموضوع.

واجاب مندوب مراقب عام الشركات بان اي تقرير يصدر عن الدائرة يكون وثيقة غير قابله للنشر وبما انك حصلت عليها عن طريق المحكمة فهي وثيقة غير منشورة بطلع عليها فقط اعضاء مجلس الادارة والمساهمين .

فاجاب السيد منصور طهوب مناشداً " مندوب مراقب عام الشركات بنشر التقرير لأنه ليس فيه شيء خطير وانه ليس سري بالعكس هو لمصلحة المساهمين والذين يجب عليهم ان يعرفوا ما هو وضع الشركة بالضبط وانا شخصياً" ناشدته واكرر مناشدتي له بهذا الاجتماع بنشر التقرير بشكل واضح.

الملاحظة الثانية :- الملاحظ ان تكون اللجنة قد اخطأت للعلم اللجنة قد عملت لمدة سنتين وعضائها تعاملت معهم شخصياً لفترة طويلة جداً وهم بقية النزاهة والكفاءة وليس عليهم اي نقاش وبالمناسبة هناك مواضيع معينة قمت بلفت انتباه اللجنة عليها ولكن انتم لم تلتزموا لان هناك نقص في الادلة ليس بالضرورة ان تكون خطأ ولكن لعدم وجود الدلائل الكافية ولذلك لم ينكروها في التقرير واي شخص يطلع على هذا التقرير يريد ان يناقش اللجنة فقد اخذت وقت العمل وانا اعمل عليها لمدة سنتين وباعتقادي سنتين مدة كافية.

دائرة مراقبة الشركات
طبق الأصل



Resources Company
for Development & Investment

الملاحظة الثالثة :- حسب ما ذكر رئيس مجلس الإدارة يوسفني انه يقول باننا نحن عرضنا عليه شراء اسهمنا باعلى من السعر السوقي وللعلم كل العروض التي قمنا بعرضها للتسوية كانت بمعرفة دائرة مكافحة الفساد وانا كنت اضعم بصورة عن هذا الموضوع وفي حال انه توصلنا بتسوية معكم واخبرهم بكل التفاصيل وانا استغرب بانه لا يوجد شيء قد قمنا به مخالفاً للقانون او خطأ وانا مستغرب من هذه النقطة وتسجل ضد رئيس مجلس الإدارة بأننا قمنا بتقديم عرضنا عليه بشراء الاسهم بسعر اعلى من سعر السوق الذي افصح رئيس مجلس الإدارة بانه يساوي اقل من القيمة الدفترية للمهم.

فأجاب رئيس مجلس الإدارة :- هذا يعني بانك تقر بانه قد قمت بعرض علينا شراء اسهمك.

الملاحظة الرابعة :- قال السيد منصور طهوب هناك نوعان للتسوية وهي كالتالي :-

1. اعادة اموال الشركة وهذا ما هو مرفوض من قبلكم كان من المفروض ان نجد حل بديل لحفظ حقوق المساهمين.

فأجاب رئيس مجلس الإدارة اين هي اموال الشركة انا لم اخذ شيء وهي موجودة في استثمارات السودان وانت على مدار سنتين تصفق وتأيد الاجتماعات.

فأجاب منصور طهوب انا تحفظت في اخر سنتين .

فأجاب رئيس مجلس الإدارة الميزانية معلنه فكيف تأتي انت وتعرض علينا ان نقون بشراء اسهمك وانت غير مطلع على التقارير السنوية وانت في عام 2010 لم تعرض.

فأجاب السيد منصور طهوب لجأت لك انا ومساهم اخر اسمه مهدي الكيلاني عام 2011 وحاولنا التوصل لأي تسوية او شيء اخر نصلح به تجاوزات الشركة واخذنا وعد بحضور السيد عبد الكريم قنيس وكان متواجد وداخل في الموضوع لأنه كان يوجد رد لعمل تسوية وعندي ذهابي للاجتماع طلب مني السيد عبد الكريم قنيس عتمة فتح اي مواضع في حينه لم يكن معروض عليك شراء اسهمنا اطلاقاً.



Resources Company
for Development & Investment

2. كان هناك طلب ان تقوم بالالتزام بأفصاح سابق صرحت به وهو معن بمركز الاوراق المالية انك تود شراء (200 الف) سهم وبديل من عملية الشراء قمت ببيع (200 الف) سهم لو قمت بعملية الشراء كان من الممكن دعم قيمة السهم.

الملاحظة الخامسة :- بخصوص سعر السهم قال السيد منصور طهوب كيف يمكن ان يكون لي سبب في تخفيض قيمة السهم واود ان اسأل السيد رئيس مجلس الادارة كيف ينزل سعر السهم الى (18 قرش) وكيف يتحول السهم الى السوق الثالث نتيجة انخفاض صافي حقوق الملكية عن (50 %) والادارة لم تتدخل وكيف يتم اتهامى انا وغيري بتنزيل سعر السهم بسبب الشكاوي وهذا كله كلام غير مترابط.

فاجاب رئيس مجلس الادارة اعتقد لا أستطيع التعليق على الموضوع، وسأل هل هناك اي سؤال اخر.

وانتقل رئيس الجلسة الى النقطة التالية من جدول الأعمال وهي :-

ثالثاً :- تمت المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية كما في 2013/12/31 وتحفظ كل من

المساهمين السيد منصور طهوب والسيد قاسم الدله فيما صادق عليه باقي الحضور.



رابعاً :- انتخاب مكتب لتدقيق الحسابات

تحفظ كل من المساهمين السيد منصور طهوب والسيد قاسم الدله على انتخاب مكتب سنان غوشة لتدقيق الحسابات فيما صادق باقي الحضور.

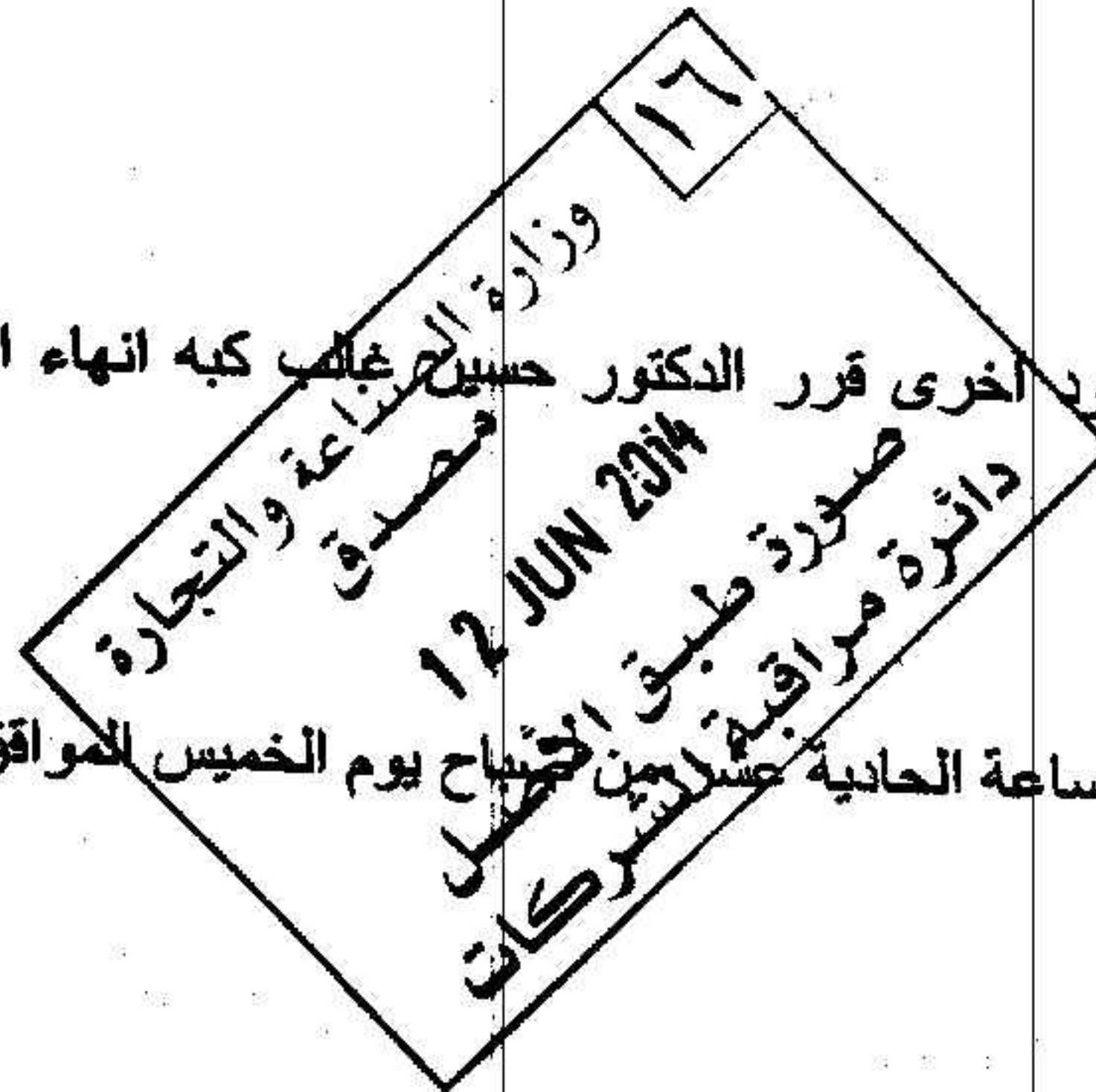


Resources Company
for Development & Investment

خامساً :- تمت الموافقة على ابراء ذمة مجلس الادارة عن الفترة المالية المنتهية كما في
2013/12/31 بأستثناء السيد منصور طهوب والسيد قاسم الدلة فيما صادق عليه باقي
الحضور.

ولما لم يكن هنالك من بنود اخرى قرر الدكتور حسين المصباح كبه انتهاء الاجتماع متمنياً للجميع التوفيق
والنجاح.

ورفع الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق 2014/05/08.



رئيس الاجتماع

مندوب مراقب علم الشركات

كاتب الجلسة

الدكتور حسين غالب كبه

السيد / محمد عثمان

محمد وفيق السمهوري

شركة

الموارد للتنمية والاستثمار م.ع.م
ص.ب 930344 - عمان 11193 الأردن